

تزايد الضغوط لتسريع برنامج تعويم الدرهم المغربي

أبوظبي تطلق أعمال تطوير موانئ الظفرة

تسارعت عمليات تطوير موانئ منطقة الظفرة في إمارة أبوظبي بالكشف عن استثمارات جديدة لتطوير ثلاثة موانئ في إطار خطط أوسع لتطوير موانئ الإمارة بقيمة تزيد على 3.86 مليار درهم.

أبوظبي - أعلنت مجموعة موانئ أبوظبي أمس عن إطلاق أعمال تطوير موانئ منطقة الظفرة بقيمة نصف مليار درهم (136 مليون دولار) في إطار خطة أوسع لتطوير موانئ الإمارة باستثمارات تزيد على مليار دولار.

وذكرت تقارير محلية أن أعمال التطوير سوف تشمل ثلاثة موانئ هي المغرب ولما والسلع، وأن من المقرر إنجازها خلال العام المقبل، إضافة إلى أعمال تطوير ميناء المرفأ، التي من المخطط لها أن تكتمل بحلول عام 2021.

وأشارت موانئ أبوظبي إلى أن عمليات التطوير تأتي في إطار حزمة مشروعات استثمارية تم اعتمادها من قبل المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي في شهر ديسمبر الماضي بقيمة تزيد على 3.86 مليار درهم.

وقال الرئيس التنفيذي بالإمارة لشركة تشغيل الموانئ في مجموعة موانئ أبوظبي، سيف المزروعى إن موانئ أبوظبي أطلقت خطط استثمار نصف مليار درهم لتطوير موانئ منطقة الظفرة. وأضاف أن تلك الخطط تنسجم مع جهود حكومة أبوظبي الهادفة إلى تطوير هذه المنطقة الحيوية وتعزيز مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية واللوجستية والاجتماعية في إمارة أبوظبي.

وأكد أن موانئ أبوظبي تحرص على الحفاظ على تراث المنطقة الثقافي، في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الظفرة وتيرة تنموية متسارعة نحو مرحلة جديدة من التطور والتوسع.

وقال إن أعمال التطوير سوف تراعي الإرث البحري المتمثل بنشاط صيد الأسماك وصيد اللؤلؤ، جنبا إلى جنب مع تعزيز مستوى رفاهية المواطنين وفتح آفاق أوسع من فرص العمل لهم.

3.86
مليار درهم قيمة مشاريع التطوير الجديدة التي أطلقتها مجموعة موانئ أبوظبي

وتضم منطقة الظفرة نحو 60 في المئة من المساحة اليابسة في إمارة أبوظبي، كما تضم احتياطات النفط والغاز الرئيسية في الإمارات. وتسهم هذه العوامل الإيجابية في تعزيز فرص النمو بوتيرة غير مسبوق أمام المستثمرين والشركات العاملة في مختلف القطاعات.

وأوضح المزروعى أن حقيبة مشروعات موانئ أبوظبي في منطقة الظفرة تشمل تطوير موانئ لدعم قطاع النفط والغاز وتوفير خدمات مناولة البضائع ودعم الخدمات اللوجستية، إضافة إلى تسهيل حركة سفن نقل المسافرين.

هيونداي تطلق سيارات أجرة مستقبلية

إرفين (الولايات المتحدة) - كشفت شركة هيونداي لصناعة السيارات عن خطط إطلاقها أسطول سيارات الأجرة "بوت رايد" ذاتية القيادة في مدينة إرفين في ولاية كاليفورنيا في الأسبوع المقبل.

وقالت إن سياراتها الكهربائية من طراز هيونداي كونا المزودة بنظام القيادة الذاتية من شركة بوني. أي. أي. (Pony.ai) الصينية الناشئة ومنصة فيا Via لخدمات الركوب ستبدأ بنقل الزبائن في 4 نوفمبر المقبل.

وتتيح الخدمة مجموعة مختارة من مئات الأشخاص بينهم طلاب جامعات، استخدام السيارات ذات الدفع الرباعي لنقلهم بشكل مجاني بين نقاط متعددة، حيث تغطي منطقة الخدمة العديد من المواقع السكنية والتجارية.

وتسمح خوارزميات "فيا" للركاب بمشاركة السيارة نفسها، بينما توفر بوني. أي. أي. تقنيات وبرامج الاستشعار للمساعدة في التنقل في شوارع المدينة.

ورغم أن السيارات الكهربائية ذاتية التحكم مزودة بنظام قيادة ذاتية، إلا أن سائقا سوف يجلس خلف عجلة القيادة خلال التجربة، التي أطلقتها شركة هيونداي الكورية الجنوبية خدمة "بوت رايد" والتي تسعى من خلالها إلى دراسة كيفية استجابة الزبائن وتعاملهم مع السيارات ذاتية القيادة. ومن المخطط أن يقوم الزبائن باستدعاء السيارات من خلال تطبيق للهواتف الذكية، متوفر في نظامي أي. أو. أس. وأندرويد، والذي يوجه الركاب إلى محطات التوقف القريبة للعودة والهبوط.

وقال كريستوفر تشانغ رئيس قسم تطوير الأعمال والاستراتيجية والتكنولوجيا في شركة هيونداي إن تجربة خدمة "بوت رايد" سوف تقدم لعدة مئات من سكان إرفين، والهدف من ذلك هو دراسة

شركة هيونداي؛ هدف التجربة دراسة تعامل المستهلك مع السيارات ذاتية القيادة

وقال دانييل هان مدير استراتيجية المنتجات المتقدمة في الفرع الأميركي لشركة هيونداي إن الشركة سوف تعمل من خلال خدمة "بوت رايد" على الاستفادة من أحدث تقنيات السيارات ذاتية التحكم والتنقل المحمول من أجل تقديم شكل جديد وآمن ومرح من وسائل النقل للجمهور.

وأضاف أن الخدمة التجريبية تمثل خطوة مهمة في نشر وتسويق أعمال التنقل الجديدة المتنامية، ويمكن أن يكون برنامج "بوت رايد" مثالا على كيفية تعاون المدن والشركات معا لتطوير المدن الذكية وأنظمة النقل الذكية في المستقبل.



الدرهم المغربي في مفترق طرق

دوري، ليحدد العرض والطلب قيمة الدرهم.

وأشار إلى أن المغرب سيواصل بعد المرحلة الأولى من الإصلاحات التي اتخذها في العام الماضي، إبقاء الدرهم مربوطا بعملتي اليورو والدولار بنسبة تتراوح بين 60 بالمائة و40 بالمائة على التوالي.

ويشترط صندوق النقد الانضباط في الموازنة للتقدم في خطوات الإصلاح من أجل ضمان تكيف الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الإصلاحات التي تم اعتمادها السنة الماضية.

ويقول محافظ البنك المركزي إن بند الأجور هو السبب الرئيسي في عجز الموازنة، لكن الخبير الاقتصادي العربي حبشي، يرى أن "الامتيازات الضريبية والتهرب الضريبي وارتفاع النفقات غير المنتجة وتنامي القطاع غير المهيكل، تقف جميعها خلف ارتفاع عجز الموازنة".

ويعمل المغرب على تجنب الاضطرابات الاقتصادية، التي عرفتها دول الجوار، حيث يكافح من أجل تلبية المطالب الاجتماعية المتزايدة، ومواجهة ضعف الطلب في أسواقه الرئيسية في أوروبا.

وتشير أحدث التوقعات إلى تراجع نمو الاقتصاد المغربي إلى 2.7 بالمائة هذا العام، وهو ما يقل عن التوقعات السابقة البالغة 3 بالمائة.



المغرب سينتقل إلى سياسة نقدية تهدف إلى كبح التضخم

ودشنت الرباط في العام الماضي مرحلة جديدة من التحول التدريجي من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف مرن، أي السماح لسعر صرف الدرهم بأن يتحرك في نطاق تقلب نسبته 5 بالمائة، 2.5 بالمائة في كل اتجاه مقابل 0.3 بالمائة سابقاً.

وقال الجواهري إن المغرب "يخطط للانتقال من إدارة عملته إلى سياسة نقدية تستهدف مواجهة التضخم حيث سيتم تعديل أسعار الفائدة بشكل

تواجه السلطات النقدية المغربية ضغوطا متزايدة من صندوق النقد الدولي لتسريع تعويم الدرهم في وقت تسعى فيه الحكومة لإصلاح نظام الصرف تدريجيا لتجنب التداعيات السلبية غير المتوقعة على الاقتصاد لأي خطوات كبيرة ومتسارعة.

العام الماضي على توسيع نطاق تداول الدرهم باعتماد سعر صرف أكثر مرونة، بهدف إصلاح النظام المالي.

وتندرج المحاولات في إطار جهود تعزيز تنافسية اقتصاد البلاد وحمايته من الصدمات الخارجية، لكن أوضاع الاقتصاد العالمي غير المواتية دفعت البنك المركزي إلى التخلي عن فكرة التحرير التام للعملة.

ويطالب صندوق النقد بتسريع تحرير الدرهم لتعزيز قواعد الاقتصاد وافتتاحه. ووصف تأخر الإجراءات بغير المجدي.

ويقول الخبير المالي عبداللطيف بروحو، إن التحرير التام لسعر الدرهم يجعل الاقتصاد في مواجهة مباشرة وغير مسبوق مع تقلبات اقتصادية والمالية محليا ودوليا.

وتشير خطط بنك المغرب المعلنة إلى اتخاذ خطوات تدريجية على مدى سنوات لتهيئة الاقتصاد المحلي للتحرير الكامل والتخلي نهائيا عن التدخل في أسعار الصرف.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

واشنطن - اتسع الجدل في الأوساط المغربية بشأن تباطؤ الحكومة في تنفيذ برنامج تعويم الدرهم وتركيزها على اعتماد نظام صرف أكثر مرونة، لتفادي حدوث صدمات في ظل ظروف عالمية غير مواتية.

وتزامن ذلك مع تزايد ضغوط صندوق النقد الدولي على الحكومة المغربية للمضي قدما في سياسة تحرير أسعار الصرف، التي يراها ضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي.

ويعتقد محللون أن هناك عوامل كثيرة تجعل السلطات النقدية المغربية تتردد بانتظار التوقيت المناسب للإقدام على تنفيذ خطوات تعويم الدرهم.

وأكد عبداللطيف الجواهري محافظ بنك المغرب المركزي خلال الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن، أن بلاده تعمل منذ

جلوفو تستهدف نصف سوق توصيل الطلبات المصري

القاهرة - كشف الفرع المصري لشركة جلوفو الإسبانية عن خطط طموحة لانتزاع نصف سوق توصيل الطلبات التنشائي في مصر خلال 18 شهرا، مقارنة بحصتها الحالية البالغة 21 بالمائة.

ونسبت وكالة رويترز إلى مصطفئ كامل مدير مبيعات جلوفو في مصر قوله إن عدد أفراد التوصيل العاملين مع الشركة ارتفع إلى 12 ألف شخص حاليا بينهم ما يصل إلى 3 آلاف يعملون بشكل يومي.

وأكد أن الشركة تنفذ "مئات الآلاف من الطلبات شهريا في الوقت الحالي وتستهدف تجاوز مليون طلب شهريا في عام 2021 وزيادة عدد موردي الطلبات إلى 16 ألفا بنهاية العام المقبل".

وتعمل جلوفو التي تأسست في إسبانيا عام 2015 في توصيل الطلبات في نحو 300 مدينة في أنحاء العالم حاليا. ودخلت السوق المصرية للمرة الأولى في مايو من العام الماضي.

وتساعد جلوفو زبائنها من خلال تطبيق على الهواتف الذكية في شراء

وتوصيل المنتجات داخل المدينة الواحدة بالتعاون مع المطاعم والسلاسل التجارية في شتى القطاعات.

وقال كامل الذي يعمل في جلوفو منذ دخولها إلى مصر إن "الأغذية كانت تمثل نسبة 95 بالمائة من الطلبات عندما بدأنا العمل في مصر، لكنها تراجعت



جلوفو تسعى لانتزاع الصدارة من أوبر